

مصر أزمة جديدة بين الحكم ونادي القضاة

القاهرة الحياة - 07/04/23

اندلعت أزمة جديدة بين الحكومة المصرية ونادي القضاة، بعدما وافق البرلمان على إحالة مشروع قانون قدمه الحزب الحاكم لرفع سن تقاعد القضاة على اللجنة التشريعية لإقراره، ما رفضه النادي في برفقية إلى الرئيس حسني مبارك أمس، واعتبره خطوة تهدف إلى التمديد لقضاة موالين للحكم.

وعقد مجلس إدارة نادي القضاة اجتماعاً طارئاً أمس لمناقشة كيفية التصدي لمشروع القانون. وقرر تنظيم وقفة احتجاجية الجمعة المقبل، للإعراب عن رفض القضاة رفع سن التقاعد من 68 عاماً إلى 70 عاماً. وأرسل رئيس النادي المستشار زكريا عبدالعزيز برفقية إلى الرئيس مبارك أكد فيها رفض المشروع، وذكره بتعهده عدم الإقدام على تلك الخطوة.

ووافق مجلس الشعب أمس على إحالة مشروع القانون الذي قدمه 10 من نواب الحزب «الوطني الديموقراطي» الحاكم، بينهم زعيم كتلته النيابية الدكتور عبدالأحد جمال الدين، على لجنة مشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الخطة لمناقشته، بعدما أقرته لجنة الاقتراحات والشكاوى.

وفي وقت اعتبر مقدمو المشروع أنه يهدف إلى «تلافي إهدار الثروة القضائية التي يصعب تعويضها»، رأى نادي القضاة أن تلك الخطوة تهدف إلى «استمرار أشخاص بعينهم في سلك القضاء». وأشار مساعد وزير العدل لشؤون مجلس الشعب المستشار حسن البدرأوي إلى أن «نصوص الاقتراح تواكب أحكام الدستور ولا يوجد فيها ما يمثل شبهة تناقض مع أي حكم في نصوصه».

وقال النواب العشرة في مذكرة تقديم المشروع إن «المصلحة العامة وتحقيق العدالة الناجزة للمتقاضين ورعاية الخبرة القضائية والحفاظ عليها وسد العجز في عدد القضاة، والقضاء على التراكم في عدد القضايا في ساحات المحاكم يتطلب رفع سن إحالة أعضاء السلطة القضائية والهيئات القضائية الأخرى على المعاش». ودعوا إلى تطبيق القانون الجديد «على كل من لم يبلغ سن الثامنة والستين من تاريخ العمل بالقانون وكذلك على من بلغ هذه السن وبقي في الخدمة».

وفي المقابل، بعث رئيس نادى القضاة برفقية إلى مبارك ذكره فيها بوعدته للنادي قبل أيام بعدم رفع سن التقاعد. وأشار عبدالعزيز في برفيقته إلى «رفض الجمعية العامة لنادي القضاة التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) 2005 رفع سن التقاعد للقضاة». وأضاف: «في غمرة الارتياح لذلك التأكيد (الرناسي)، فوجئ القضاة بعدد من السادة أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم يتقدمون بمشروع لتعديل قانون السلطة القضائية بين بنوده رفع سن التقاعد». ودعا مبارك إلى الأخذ في الاعتبار «إرادة جموع القضاة برفض رفع سن تقاعدهم». وقال الناطق باسم نادي القضاة المستشار أحمد صابر لـ «الحياة» إن مجلس إدارة النادي قرر أمس إبقاء الاجتماع في حال انعقاد دائم من أجل «اتخاذ السبل الملائمة لوقف

العدوان على القضاة». واعتبر أن مشروع القانون الجديد يهدف إلى «رفع سن التقاعد لأشخاص بعينهم». وأضاف: «ما يعلمه الجميع هو أن القضاة هم العقبة الوحيدة في طريق انتهاك ما تبقى من حريات، ومن ثم تُشن عليهم حرب شعواء بلا هوادة من أجل تخطي تلك العقبة».